# تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط

**أ.فاطمة أحمد السيد المكاشفي**

طالبة دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الازهري

**مستخلص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبيان المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال تتبع تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج متكامل لنظرية النظم وللنظرية السلوكية التي تناسب الموضوع، علاوة على قدرته على تحقيق أهدف البحث .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السياسة الخارجية الولايات المتحدة وضعت منطقة الشرق الأوسط على رأس أولوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتباره قلب العالم ولما يحويه من ثروات هائلة بدعوى الحفاظ على مصالحها ووقف المد الشيوعي في المنطقة، وإن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، بذريعة أمن إسرائيل والحرب على الإرهاب. وأوصت الدراسة بضرورة ملء المنطقة العربية بالمشاريع المتنوعة، حتى لا تبقى في حالة فراغ ترى بها الدول الغربية مدخلاً للدول الغربية لقيام مشاريعها، والعمل على إنشاء اتفاقيات تشمل كافة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وتضمينها كمواد ملزمة للأعضاء في ميثاق الدول العربية، تضمن التعاون العسكري والأمني، وتمتلك قوة ردع مشتركة للتصدي لأي محاولة للنيل من الأمن القومي أو تهديد السلم الجمعي في المنطقة، وكذلك تشجيع الحوار البناء بين الطوائف والمذاهب الدينية ونشر قيم الوسطية في المجتمعات الدينية، ومحاصرة الفكر الديني الضال والمتطرف.

**الكلمات المفتاحية: السياسة الأمريكية، منطقة الشرق الأوسط، الحرب الباردة، الأمن القومي، الموارد الاقتصادية الاستراتيجية.**

## The impact of U.S. policy on national security in the Middle East

**A.Fatima Ahmed Elsyed Elmekashfy**

**Abstract:**

The study aimed to identify the objectives and interest of the United States in the Middle East and to outline the strategic American interests and objectives in the region on national security in the Middle East. The study followed a descriptive- analytical approach as an integrated method combining systems theory and behavioral theory, suitable for the subject and capable of achieving the research objectives.The study reached several conclusions, the most important of which is that U.S. foreign policy has prioritized the Middle East since the end of world War II, considering it the heart of the world due to its vast resources, under the pretext of safeguarding its interests and halting the spread of

communism in the region. The American security strategy aims, through specific scenarios, to change regimes and arrange the regional order in a way that serves its interests, under the pretext of Israel's security and the war on terrorism.the study recommended the necessity of filling the Arab region with diverse projects to prevent it from remaining in a state of void the Western countries could exploit for their projects. It also called for the establishment of arguments that include all Arab countries in the Middle East, incorporating them as binding provisions for members in the Charter of Arab States, ensuring military and security cooperation, and having a joint deterrent force to counter any attempt to undermine national security or threaten. Additionally, the study encouraged constructive dialogue between sects and religious denominations, the promotion of moderate values in religious communities, and the containment of misguided and extremis religious ideologies.

**Key words:** American policy- Middle East region- Cold War- national security- strategic economic resources.

**مقدمة:**

يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيو سياسي على قدر بالغ من الأهمية العالمية لما يحتويه من ثروات وممرات مائية وبحرية هي الأهم في العالم، ومقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعتبر هذه المنطقة نواة النفط العالمي، فلا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، حيث يعتبر ملتقى القارات الكبرى في العالم القديم (آسيا وإفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي)، هذا ما جعل مسألة السيطرة على المنطقة أمراً حتمياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

لقد أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ فترة ليست بالقصيرة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع السوفيات، فإن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط رهين بقدرتها على الهيمنة والانتصار على المنطقة ككل، وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا، حيث تقوم سياساتها في المنطقة على اغتنام الفرص من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا على المستوى الدولي، ولاسيما على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية. وتمثل القدرة على حماية الأمن القومي أحد أهم المداخل الضرورية لاستقرار النظام أو النسق، وذلك لما لمستوى هذه الحماية من تأثير كبير على أداء النظام في سعيه لتحقيق أهدافه، والسيطرة على مستقبله وضمان وحدة كيانه واستمراره، حيث تعكس فاعلية النظام في حماية أمنه القومي من قدرته على تضييق الفجوة بين إمكانياته في الفعل وبين واقعه، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على نوعية مخرجاته. لقد أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ فترة ليست بالقصيرة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة،

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على تأثير السياسات الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط الساعية إلى إعادة بناء شرق أوسط جديد، يتسق مع أهدافها و يراعي مصالحها المنطقة ومع نشرها لدعايتها عن نشر الديمقراطية التي هي في حقيقتها سعي إلى الهيمنة والسيطرة والتقسيم للمنطقة العربية، وكذلك محاولة فهم الدوافع الأساسية التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط أن تكون على رأس أولويات استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط، مما يتيح لصناع القرار السياسي العربي والباحثين والأكاديميين في منطقة الشرق الأوسط فهم أعمق لما يحيط بالأمن القومي العربي خاصة والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط على العموم.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرف على أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط
- بيان المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

**منهج البحث:**

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج متكامل لنظرية النظم وللنظرية السلوكية التي تناسب الموضوع، علاوة على قدرته على تحقيق أهدف البحث.

**أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط:**

تعتبر الولايات المتحدة دولة متميزة على مستوى العالم بأجمعه، وهذا الأمر جاء من خلال الفعالية والنشاط الذي ظلت تقوم به في كل أنحاء العالم، ساعدها ذلك في سرعة التوسع في فترة وجيزة، فبعد أن كانت تتكون من مجرد ثلاثة عشرة مستعمرة في العام 1773م، أصبحت دولة ذات شأن عالمي خلال مئتي عام فقط، وهذا الأمر يعتبر أمراً مذهلاً من كل الجوانب خاصة السياسية والاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك التوسع المتسارع في فهم وإدراك أن الولايات المتحدة تعتبر دولة ذات طموحات إمبراطورية منذ زمن طويل وأن حلمها أن تصبح إمبراطورية قد تحقق في الآونة الأخيرة، خاصة وأنه قد ارتبط بالرغبة في نشر العقائد والفكر الأمريكي حول العالم، وظل الأمر يشكل هاجساً في السياسة الأمريكية ولدى الشخصيات السياسية منذ سنوات بعيدة، ولقد أشعل توماس باين هذه الروح قائلاً: «من مجرد شرارة صغيرة توهجت في أمريكا اتقد اللهب الذي يبدو وكأنه لن يخمد.. دون أن تذوي أو تعصف بقدمها من بلد إلى آخر، وظلت تخضع البلدان بعمليات صامتة تتمحور فيما عرف لاحقاً بحقوق الإنسان، وعندما يعرف الإنسان حقوقه يتحرر وينتهي الطغيان والاستبداد لأن قوة الطغيان إنما ينشأ من خشية مقاومته [1]. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ولادتها في عام 1776م، أن تدخل لغة جديدة على العلاقات الدولية تسمى (الهيمنة)، تجمع من خلالها ما بين مصالحها القومية وطموحها العالمي، وذلك عبر خطوات عمدت من خلالها ومنذ البداية على تدعيم قوتها الاقتصادية والسياسية ثم لاحقاً العسكرية، وذلك بتطوير تجارتها الخارجية مستندة في ذلك على المعاهدات التي ضمنت لها قواعد أساسية للمبادلات في ظل الأسواق المفتوحة، وبتوسعها القاري، فقد كانت ترى أن الأراضي الجديدة شرط أساسي للرخاء الاقتصادي، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق تفوقاً قارياً كبيراً، ونمت قوتها الاقتصادية في تلازم تام مع هذا التوسع، وعملت كذلك على نقل

الحضارة الأمريكية إلى الأقاليم الجديدة، إذ أصبحت تمثل قوة تجارية وصناعية وثقافية هائلة [2]. ومن خلال قابليتها للسقوط في سنينها الأولى والمحن الكثيرة التي تعرضت لها سابقاً، فإن توسعها وارتفاعها إلى مكانتها الحالية في السياسة الدولية ربما كان ناشئاً في رغبتها بالغزو والتوسع ونشر قيمها، وقد توافر لها عنصران إضافيان في هذا الجانب: أولهما ضعف الدول المجاورة لها وثانيهما صرف انتباه الدول الأوروبية العظمى التي كانت تمتلك القدرة على الحد من التوسع الأمريكي ولكنها لم تفعل[3].

حالياً يفترض كمبدأ مسلم به أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار الأسلحة على النطاق الدولي، واستخدام سياسة الردع كما فعلت أثناء فترة الحرب الباردة للتعامل مع التهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي، وإنما ينبغي عليها الآن العمل على إجهاض أي مهددات تواجهها، ومباغتة العدو قبل أن يبدأ معركته معها، وإفشال خططه ومجابهة أسوأ احتمالات التهديد قبل أن ينبثق، إن العمليات الإجهاضية أصبحت ضرورة لازمة لأن هنالك بعض المهددات التي تأتي من بعض الدول الضعيفة، بالإضافة إلى موجات الإرهاب التي تمتلك القدرة على شن هجمات ضد الولايات المتحدة قد تؤدي إلى حدوث أزمات وكوارث داخلية، علماً بأن تلك العمليات الإجهاضية تحمل الكثير من المخاطر السياسية والأمنية [4].

يلاحظ أن الولايات المتحدة على استعداد دائماً لتفعل كل ما هو ضروري لها لتظل القوة العظمى في العالم، وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش وبشكل مباشر أن أمريكا تمتلك أكبر قوة عسكرية على مستوى العالم، لذلك لن تقبل أي تحدي لقوتها هذه وسوف تعمل بكل ما في وسعها للمحافظة على قوتها العسكرية، وبامتلاك هذه القوة تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض السلام في كل مكان، وسوف تبذل الولايات المتحدة كل جهد لفرض مبادئها في السياسات الدولية، لقد قدم الرئيس بوش في 2002م في خطابه جدول أعماله الذي يعتبره قيد التنفيذ، والذي يتمثل في سعي الولايات المتحدة فقط إلى توسيع آفاق السلام في السياسات العالمية من خلال إيجاد معالجات لقضايا الفقر والقمع السياسي والخضوع في كل أنحاء العالم واستبدال ذلك بنموذج واحد يعكس تقدم الحضارة البشرية [5]

**أولاً: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية:**

إن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، مستوحاة من دستور فيلادلفيا 1789م، ومبادئ ولسن الأربعة عشر سنة 1918م، وهي مبادئ تعتبر أخلاقية وقيمية، بالإضافة إلى الثقافة الأمريكية المتشكلة حديثاً، وهي كما يلي[6]:

1. حق الشعوب في تقرير مصيرها: وهي الورقة الرابحة التي أظهرت صورة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عالمية ناصعة وخالية من شوائب ظلم الاستعمار.
2. نشر الحرية والديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها سواء كان ذلك بالقوة الصلبة أي القوة العسكرية أو القوة اللينة عن طريقة الدبلوماسية والثقافية وحتى الاقتصادية.
3. احترام وحماية حقوق الإنسان: يعتبر هذا المبدأ من خصائص تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأصبح متغير رئيسي في النظام الدولي الجديد كما أضحى سبباً رئيسياً في التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. التصدي ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية.

5. تحقيق وتعزيز السلم والأمن الدوليين: عن طريق القوة الردعية أو عن طريق منظمات دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، كإنشاء منظمة عالمية تمثلت في منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي تحت القيادة الأمريكية.
6. احترام القانون الدولي والشرعية الدولية: ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، لا تولي اهتماماً كبيراً بمسألة القانون الدولي فهي فوق القانون، أو هي القانون بمعنى أصح.
7. الحرب على الإرهاب: بعد نهاية الحرب الباردة وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م برزت أمريكا كقوة وحيدة في النظام الدولي، فقد أضيف مبدأ جديد لمبادئها التقليدية التي هي منطلقات لسياستها الخارجية، ألا وهو مبدأ الحرب على الإرهاب، وهو مبدأ مرتبط كثيراً بمبدأ سابق، وهو محاربة الديكتاتوريات في العالم، غير أنه ليس محدد في أنظمة فقط أو دول ما يسمى بـ (محور الشر)، وإنما هو مصطلح فضفاض يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بواسطتها أن تتدخل في الدول وملاحقة أفراد أو تنظيمات عسكرية[7]. وترى الباحثة إن هذا المبدأ، لم يلق نجاحاً كبقية المبادئ الأخرى، لأن طبيعة النظام الدولي انكشفت خاصة بتراجع الأوروبيين، وانكشاف الولايات المتحدة، برفع الشرعية الدولية عنها، وهذا نتيجة استعمال القوة المفرطة في إدارة الأزمات الدولية، مما جعل العديد من الشعوب ودول العالم بما فيها أوروبا أو الدول الأوروبية، تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت آلة دمار وتخريب أكثر ما هي آلة بناء وإصلاح.
8. حرية التجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية: حسب الليبرالية الرأسمالية العالمية، هذا المبدأ أيضاً من المبادئ التي نادى بها الرئيس ولسن لأن القوة الاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية تحتاج إلى أسواق لتصريفها، ولا يكون ذلك إلا بفتح هذه الأسواق للسلع الأمريكية ورفع القيود والحماية عنها، مما يؤدي إلى أرباح مضاعفة لأمريكا على حساب دول عديدة في النظام الدولي، من جراء عدم قدرة هذه الدول على المنافسة الاقتصادية ولا حتى الثقافية والعسكرية أو التجارية، فالإنتاج الضخم المتدفق من السوق الأمريكية إلى العالم يحتاج إلى عدم وجود حواجز جمركية لتسهيل تنقل الأشخاص والسلع، مما يؤدي إلى سيطرة كاملة على السوق العالمية، على الرغم من أن أمريكا في حد ذاتها تفرض حواجز على سلع الدول الأكثر منافسة لها كاليابان والاتحاد الأوروبي لحماية سلعها ومنتجاتها.

**ثانياً: البعد الاستراتيجي والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية:**

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بممارسة مسئولياتها كدولة قطبية ذات مصالح عالمية وحين أخذت تأثيرات الحرب الباردة بين قطبي العالم تلقي بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأ اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط يكتسب أبعاداً جديدة، فلقد دعا الرئيس ويلسون إلى منح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها آنذاك، وفي إطار تلك الدعوة أوفدت الحكومة الأميركية لجنتي لتقصي الحقائق في المنطقة إحداهما إلى سوريا

وفلسطين والثانية إلى إرمينيا، غير أن تدخل القوى الأوروبية الكبرى في هذا الأمر والمعارضة التي وجدتها سياسة التدخل الأمريكي في الشئون الدولية داخل الكونغرس أديا إلى إحباط جهود الرئيس ويلسون، وفي نهاية الأمر توصل الأمريكيين والأوروبيين إلى سياسة وسطية تعمل على إنهاء صورة الاستعمار التقليدي، والاستعاضة عنه بنظام الانتداب تحت مظلة الأمم، وهذا النظام لم يكن سوى صورة استعمارية ظاهرها الرحمة وباطنها الاستعمار بوجهه الحقيقي[8]. وقد رأى البعض أن دعوة ويلسون وإن بدت نزعة مثالية في ظاهرها إلا أنها كانت تهدف في حقيقتها إلى إزكاء عوامل الصراع والانقسام في أوصال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة، بهدف إضعافها تمهيداً لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لكي توسع دائرة نفوذها في بلدان الشرق الأوسط وإتاحة الفرص للشركات الأمريكية بنفس القدر في عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه، وخلال الحرب العالمية الثانية لعبت القوات الأمريكية المرابطة في مصر وفلسطين وإيران دوراً هاماً في دعم قدرات الحلفاء، إزاء تصاعد التهديدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط لاسيما اليونان وتركيا، وأصدرت الإدارة الأمريكية في عام 1947م مبدأ ترومان والذي يقوم على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض للخطر الشيوعي، وبحلول العام 1948م استشعرت الإدارة الأمريكية تراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة وقصور إمكاناتها على التصدي للتهديدات السوفيتية، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم نفوذها ووجودها في المنطقة بإنشاء الأسطول السادس الأمريكي في العام 1948م، كما قامت الولايات المتحدة بدور حيوي في مساندة الحركة الصهيونية حتى مكنتها من إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948م واعترفت بها، وفي عام 1951م سعت الولايات المتحدة إلى ضم كل من تركيا واليونان إلى عضوية حلف الناتو، كما عقدت اتفاقية الظهران مع السعودية في نفس العام، والتي تمكنت بمقتضاها من إقامة قاعدة عسكرية ضخمة لحماية منابع النفط في منطقة الخليج[9]. ومن جهة أخرى أشارت بعض المصادر إلى ذلك الدور الذي لعبته المخابرات المركزية في التمهيد لثورة يوليو 1952م، كذلك فقد لعبت المخابرات الأمريكية دوراً حاسماً في تحريك الجماهير الإيرانية ضد سياسات الدكتور مصدق رئيس الوزراء الإيراني الذي حاول تأميم صناعة البترول في إيران مما أدى إلى سقوطه، كما تمكنت كذلك من إعادة الشاه محمد رضا بهلوي الموالي للغرب إلى عرشه في إيران[10]. وبهذا الصدد ترى الباحثة أن السياسة الخارجية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح.

**المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:**

**أولاً: الميزان الاستراتيجي:**

استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة الإبقاء على ميل الميزان الاستراتيجي بين القطبين في المنطقة لصالحها، وارتباطاً بذلك الهدف عملت الولايات المتحدة على تحقيق الآتي[11]:

1. تدعيم الوجود العسكري الأمريكي والغربي بصورة شبه دائمة في المنطقة وذلك من خلال ضمان استمرارية انتفاع الولايات المتحدة الأمريكية بالقواعد والتسهيلات العسكرية في دول المنطقة،

ومن أبرز تلك القواعد أنقرة وأزمير والإسكندرية في تركيا وكذلك قاعدة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، وقواعد الظهران في السعودية وقاعدة السالمان والجفير والمهلة في البحرين وقاعدة رأس الخيمة وجبل علي في الإمارات العربية المتحدة، وقاعدة بربرة ومقديشو وكسمايو ويلادوجي في الصومال.

2. محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي، بحيث تشكل نقاط وثقوب استراتيجية للهجوم عليه إذا تطلب الأمر ذلك، وبحيث تجعله في موقف الدفاع عن نفسه من الداخل.
3. دعم التفوق الاستراتيجي لإسرائيل باعتبارها أداة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وباعتبارها كذلك عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية المحيطة.
4. دعم الأسطول السادس الامريكي في البحر الأبيض المتوسط باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي، فضلاً عن الدور الذي يلعبه كأداة للضغط الدبلوماسي على حكومات دول المنطقة، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام وحدات الأسطول السادس كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية كعنصر من عناصر الردع الاستراتيجي في مواجهة السوفييت في حالة الأزمات الدولية.
5. دعم قدرات القوات الأمريكية على التدخل السريع في المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا اقتضى الأمر تدخلاً أمريكياً مباشراً كما في حالة تهديد منابع النفط مثلاً.
6. الحيلولة دون انتشار النفوذ السوفيتي والعمل على محاصرته وتقليصه من خلال إحكام السيطرة على المنافذ التي يمكن من خلالها للقوات السوفيتية أن تنفذ إلى المنطقة وذلك عن طريق التحكم في الممرات الملاحية والمضايق ذات الأهمية الاستراتيجية كالمضايق التركية وقناة السويس وباب المندب.
7. السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم في تطوراتها ومحاولة الاستفادة منها في تحقيق عدة أهداف فرعية منها[12]:

- توريط الاتحاد السوفيتي وحلفاءه في صراعات محلية واستنزاف قدراتهم الاقتصادية.
- الاستفادة من تلك الصراعات الإقليمية في زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى دول المنطقة فضلاً عن اعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة للأسلحة الأمريكية ومدى فاعليتها.

8. استقطاب دول المنطقة سياسياً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ الأمريكي في المنطقة.
9. تأمين دعم النظم الإقليمية ذات الولاء للولايات المتحدة ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النزاعات الراديكالية.
10. تشجيع التسوية السلمية للصراعات الإقليمية في المنطقة ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكي في تلك التسويات، ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي من المشاركة في تسويات المنطقة، حتى لا تتاح الفرصة لتحقيق وجود دبلوماسي له في المنطقة.

11. التصدي إلى كل المحاولات الجادة لتحقيق الوحدة العربية والإجماع العربي حول قضايا المنطقة، لما يمكن أن تشكله الوحدة العربية من تهديد للمصالح الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لا يعني المعارضة الأمريكية للوحدة الجزئية التي تقوم بهدف دفع خطر خارجي أو تهديد مشترك تتعرض له جماعة من الدول، مثالاً على مجلس التعاون الخليجي.
12. ضمان أمن إسرائيل فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في مؤتمر العقبة الأولى يوليو 2003م، إن أمن إسرائيل مسئولية الولايات المتحدة التي لن تحيد عنها أبداً.

وترى الباحثة أن الالتزام الأمريكي بضمان إسرائيل ليس نابعاً من صلب المصالح الأمريكية في المنطقة، بل إن السبب الحقيقي وراء هذا الالتزام هو استغلال جماعات الضغط اليهودي لطبيعة النظام الأمريكي ودفعه لانتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار إضافة إلى سيطرة اليهود على أجهزة الإعلام الأمريكية وتوجيهها لخدمة مصالح إسرائيل.

**ثانياً: المصالح الأمريكية:**

هنالك العديد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة عليها[13]:

1. تمثل المصالح الأمريكية في المنطقة أمراً حيوياً للسياسة الخارجية الأمريكية وهدفاً استراتيجياً تسعى لتحقيقه بكل الوسائل التي تتاح لها، ومنذ حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل الإمبراطورية البريطانية في أربعينيات القرن الماضي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها في منقطة الشرق الأوسط باعتبار أن الشرق الأوسط يمثل قلب العالم ومن يسيطر عليه يسيطر على كل العالم، بالإضافة لما يحويه من ثروات هائلة كالنفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأمريكي، وفي هذا الصدد لم تختلف الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً عن الإمبراطوريات الأوروبية السابقة التي كانت تفتش عن مناطق جديدة تستجيب لمتطلباتها من المواد الخام الأولية للاستفادة منها في مجال الصناعة، والاستفادة من الأسواق التجارية الضخمة في الشرق الأوسط، ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في هذه المنطقة لأنها تعلم أن مصالحها الحيوية في تلك المنطقة تفرض أن يكون لها دور أساسي فيها، كما يفرض عليها المساهمة في حل قضاياه وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ويدرك الأمريكيون أن تأمين مصالحهم الاستراتيجية على المدى البعيد يرتبط بقيامهم بدور فاعل في حل قضايا وأزمات المنطقة، وأن تلك المصالح متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي الإسرائيلي، وهو ما يحتم على صناع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية الجمع بين نقيضين أولهما مساندة إسرائيل وثانيهما الحفاظ على علاقتها مع الشعوب العربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، فخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع دول وشعوب المنطقة تكشف حقيقة الترابط بين القضية الفلسطينية وضمان الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك كان على الولايات المتحدة دوماً أن تهتم بالصراع العربي الإسرائيلي وتطورات قضيته باعتبار أن ذلك الصراع يحتل الأولوية لدى الإدارات الأمريكية على خلاف توجهاتها

السياسية. ويمكن حصر محددات أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في التالي[14]:

1. أهمية منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الغربي من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية.
2. انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم بعد أن صارت القطب الأوحد.
3. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة والالتزام الأمريكية بضمان أمن إسرائيل.

**ثالثاً: المصالح الأمريكية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط:**

تعد دول الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمعظم دول العالم نظراً لتمتع المنطقة باحتياط ضخم من البترول والغاز الطبيعي، إضافة إلى امتلاك دول المنطقة لأرصدة نقدية ضخمة (العائدات البترولية)، ووفقاً لهذا يمكن حصر المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في النقاط التالية [15]:

**أ/ البترول:**

يشكل الموجه الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تستهدف الولايات المتحدة العمل على ضمان استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وإلى حلفائها، والحيولة دون وقوعه في قبضة السوفييت، والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة إلى العالم الغربي المستوردة له، ولعل أكثر ما يطرح من توقعات أمام ذلك الأمر حدوث معوقات تحول دون استمرار تلك التدفقات البترولية مثل احتمال تعطيل حركة الملاحة في أي من المضائق التي تتحكم في نقل البترول، كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث اضطرابات سياسية أو انقلابات في الدول المصدرة للبترول أو اتساع نطاق أي من الصراعات المحلية في المنطقة بصورة تهدد عمليات استخراج أو نقل البترول، ولتوضيح مدى أهمية بترول الشرق الأوسط يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي والذي جاء فيه: (إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2 %، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم ولعل ذلك ما يؤيد صحة القول أنه لا يوجد من بين دول العالم ما يعادل أهمية المملكة العربية السعودية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة[16]، أما بالنسبة للاقتصاديات الغربية واليابانية فأن بترول الشرق الأوسط يمثل أهمية حيوية لأنشطتهم الصناعية والاقتصادية، حيث يشكل بترول الشرق الأوسط حوالي 80 % من واردات اليابان البترولية بينما يمثل 60 % من واردات أوروبا الغربية البترولية[17]. وتعتمد الولايات المتحدة اعتماداً رئيسياً على بترول منطقة الخليج العربي، وذلك لجودة نوعيته، ولكون فائض القيمة الذي تحصل عليه الشركات الأمريكية من وراء استثماراتها في المنطقة تزيد على ما تحصل عليه من إفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مما يشكل مصدراً آخر للأموال للاقتصاد الأمريكي[18]. وبالإضافة إلى قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبية هنالك العديد من المزايا الأخرى التي يتمتع بها بترول الشرق الأوسط [19]:

1. انخفاض تكاليف إنتاج بترول الشرق الأوسط نظراً لقلة عمق الآبار، وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه وانخفاض نفقات البحث والاستشارات المطلوبة وانخفاض كلفة الأيدي العاملة.
2. انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط بالمقارنة مع أسعار بترول الكاريبي وغيره.
3. الخصائص النوعية التي تميز بترول دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ ينتجان خامات

بترولية خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة. ومن الملاحظات التي يجب التوقف عندها أن بترول الشرق الأوسط يشكل العديد من الروافد والفروع بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة كاملة أن السيطرة على صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الأمريكي، وبالنسبة للولايات المتحدة يمثل النفط الذي يُنتج في الشرق الأوسط أهمية استراتيجية خاصة بعد ازدهار صناعتها، حيث تعتمد الولايات المتحدة على النفط العربي لسد النقص في إنتاجها المحلي وهي مازالت من أكبر مستوردي النفط في العالم، وقد استهدفت الولايات المتحدة استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط لها ولحلفائها، وقد لوحت الولايات المتحدة أكثر من مرة إلى استخدام القوة العسكرية للحيلولة دون منع وصول نفط الشرق الأوسط إلى أسواقها والأسواق الغربية.

**ب/ الأرصدة النقدية:**

حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من العوائد النفطية حتى نهاية الثمانينات، وقد حاولت الولايات المتحدة استرداد الجزء الأكبر من تلك الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة النقدية التي سبق أن أشرنا إليها وذلك من خلال عدة وسائل، وتشير وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن حوالي ثلثي عائدات دول الأوبك من البترول عام 1974م قد أنفق على استيراد السلع والخدمات من الدول الرأسمالية المتقدمة، كما ارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الشرق الأوسط بشكل متزايد[20]. واهتمت الولايات المتحدة بالعمل على استعادة الجانب الأعظم من الأموال التي دفعتها ثمناً لوارداتها النفطية واستعادة الفرق في عائداته، وكانت السعودية أبرز أهداف التوجه الأمريكي في منطقة الخليج نظراً لكونها الدولة الأكثر دخلاً بين الدول المصدرة للنفط والأكثر انسجاماً مع المخططات الأمريكية، وقد حافظت السعودية على مرتبتها كأولى الدول المصدرة إلى السوق الأمريكي، وكذلك احتلت الولايات المتحدة مكان الصدارة في غالبية أسواق بلدان الخليج وعملت على زيادة مبيعاتها العسكرية والبضائع المصدرة إلى الدول النفطية، وفي الميدان المصرفي، فإن البنوك الأمريكية تسيطر وتشرف على أضخم البنوك في غالبية دول الخليج العربي وتدير استثمارات عرب النفط الخليجيين[21].

لذلك فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بقية الدول الغربية استراتيجية محددة تستهدف استعادة تلك الأرصدة النقدية، وجعلها تعمل لصالح الاقتصاديات الغربية، ولتحقيق تلك الاستراتيجية اتبعت تلك الدول عدة أساليب لبلوغ هذا الهدف منها[22]:

1. محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.
2. تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.
3. تشجيع سكان دول المنطقة على إتباع أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.
4. محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإزكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري.

5. تشجيع الصادرات الأمريكية والغربية إلى دول المنطقة، ولم تقتصر تلك الاستراتيجية على تحقيق الأهداف أعلاه فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل سعت إلى إحكام ارتباطات اقتصاديات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم تصبح تبعية دول المنطقة للنظام الرأسمالي الدولي أمراً لا مفر منه، وذلك من خلال المساعدات الاقتصادية والمعونات والقروض الأمريكية لدول المنطقة بهدف التأثير في الهياكل الإنتاجية لتلك الدول.

ويلاحظ أن المعونات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والتي تسيطر عليها وعلى سياساتها الدول الرأسمالية تستخدم كأداة للضغط على حكومات الدول المقترضة ومن بينها دول الشرق الأوسط غير البترولية لإرغامها على تقليص دور الدولة والقطاع الحكومي في الأنشطة الاقتصادية وإتاحة المزيد من الحوافز للاستثمار الخاص بتقديم المزيد من الضمانات لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب فضلاً عن تبني سياسات الباب المفتوح وحرية التجارة الدولية، وكذلك تستخدم تلك المعونات من جانب أمريكا وبقية دول الغرب لممارسة أنواع من الضغوط السياسية، حيث تكون تلك المعونات مشروطة بشروط سياسية، كاشتراط الولايات المتحدة أن تخضع مصر مفاعلاتها النووية للتفتيش الدولي مقابل حصولها على شحنات القمح الأمريكي في منتصف الستينيات من القرن المنصرم[23].

**ج/ الممرات المائية الاستراتيجية في الشرق الأوسط:**

تعتمد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية على مبدأ تفوق قوتها البحرية في مناطق العالم المختلفة، وهو نفس المبدأ الذي استخدمه الإمبراطورية العثمانية سابقاً، وبالتالي فإن الممرات المائية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، تدخل بشكل مباشر في سياق الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الاهتمام الدولي، كما أن مناقشة أهمية الممرات المائية في سياق الاستراتيجية الداخلية للعالم الإسلامي، تنبع من ضرورة اهتمام تلك الدول بحماية أمن هذه الممرات في المنطقة في ظل استراتيجية الاحتواء الأمريكي للمنطقة. كما أنه من المعروف مفاهيمياً أن الاستراتيجية البحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية البرية، وأن البحار المفتوحة تتحكم في البحار المغلقة أو الضيقة[24]، وهذا ما يفسر نشاط الولايات المتحدة وسبب تركيزها على استراتيجية القوة البحرية. وعليه ترى الباحثة أنه لا يمكن الحديث عن الممرات البحرية بصورة منفردة، أو بمعزل عن الممرات المائية في الشرق الأوسط، والتي تمثل في مجملها كتلة استراتيجية واحدة، ترتبط مع بعضها البعض، ويتشكل مركزها من (البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي)، وهي كتلة ذات تأثير خطير على النظامين الاقتصادي والاستراتيجي للعالم أجمع.

**د/ ضمان أمن إسرائيل:**

تتميز العلاقات التي ربطت إسرائيل بدول الشرق الأوسط بالصراعات والتوترات الدائمة، ويرجع ذلك في الأساس لطبيعة المكونات التاريخية التي جمعت بينهما في تلك الرقعة الجغرافية المحددة، وقد ساهم في زيادة حدة التوترات والصراعات بينهم طبيعة الفكر الصهيوني الذي شكل دولة إسرائيل وارتباطه بالأطماع الغربية في الشرق الأوسط قبل قيام الدولة الصهيونية، وبالتالي فإن قيام دولة إسرائيل في هذه المنطقة اعتبر في المقام الأول خدمة للمصالح الأمريكية والغربية معاً، لذلك سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد ساعات من إعلان قيامها في 15 مايو 1948م، ثم جاء الاشتراك الأمريكي في ذلك التصريح الثلاثي الذي شمل كل من بريطانيا وفرنسا والذي ضمنت به الولايات المتحدة استمرار دولة إسرائيل والمحافظة

عليها ضد هجوم محتمل من قبل الدول العربية [25]. ويرجع كل ذلك للدور الذي ظل يلعبه اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير نشاطه في الساحة السياسية الأمريكية، حيث يعيش هنالك حوالي 5.4 مليون من اليهود الأمريكيين، وتتركز معظم تلك المجموعات اليهودية في خمس ولايات رئيسية، مما يؤدي إلى تأثير الدعاية الصهيونية على المجتمع الأمريكي عبر ما تمارسه المنظمات الصهيونية، وبالتالي خلق النزعة المعادية للعرب وقضاياهم، لذلك يمكن القول أن الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل ليس نابعاً من كون إسرائيل تمثل حامية المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب، بل أن السبب الحقيقي وراء ذلك الالتزام هو حسن استغلال جماعات الضغط الصهيوني لطبيعة النظام الأمريكي ذي النزعة الليبرالية في الضغط على صانعي القرار الخارجي الأمريكي لانتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية في المقام الأول حتى لو اقتضى ذلك أحياناً التغاضي عن المصالح الأمريكية الحقيقية، وقد أدى ذلك إلى نجاح الجماعات الصهيونية في إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكي بكافة أشكالها واستخدامها في إقناع الشعب الأمريكي بأن هنالك التزاماً أدبياً يقع على الولايات المتحدة في الدفاع عن أمن إسرائيل، ولذلك فقد كان من أهداف الولايات المتحدة دائماً ضمان التفوق العسكري لإسرائيل كامتداد طبيعي لالتزامها بحماية أمن وسلامة إسرائيل، وحفظ التوازن العسكري، وضمان أمن إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً في مواجهة تهديدات الدول العربية لها بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي والحليف الأول والأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج[26].

**مبررات توسيع السيطرة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:**

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من انهيار حلف وارسو والكتلة الشرقية، إلى إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بأجمعه، وتربعها في ذلك العرش باعتبارها القطب الأوحد، بدلاً عن تلك السياسة القطبية الثنائية التي ظلت تحكم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أدى هذا الأمر إلى خلق الظروف المواتية للولايات المتحدة الأمريكية لإحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي العمل على حماية مصالحها فيه، وأهمها على الإطلاق ضمان تدفقات الإمداد البترولي، حلفائها في المنطقة من أي مهددات خارجية وداخلية، وقد نجحت تلك الاستراتيجية التي قامت على القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها وجعلها تتربع على قمة النفوذ العالمي للأسباب التالية [27]:

1. السياسة الخارجية المتميزة التي انتهجتها أمريكا للسيطرة على النظام الدولي الجديد.
2. وجود حلفاء في المنطقة.
3. القوة العسكرية الأمريكية والهيئات الاستخباراتية.

**أولاً: استقرار الأنظمة الصديقة:**

لقد حرصت الولايات المتحدة دوماً على الإبقاء على علاقات صداقة متميزة مع بعض النظم السياسية في المنطقة مثل دول الخليج العربي ومصر والأردن والمغرب، وهذه الأنظمة من جانبها تحرص دائماً على تلبية مطالب السياسة الأمريكية في المنطقة، لذلك فإن أمريكا تعمل على مقابلتها بالمساندة والتأييد والمحاباة، واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية على هذا المنوال حتى وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مما أدى إلى إحداث تغييرات في تلك السياسة لتشمل متطلبات جديدة[28].

**ثانياً: التصدي للإرهاب:**

مواجهة ما يعرف بالإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر مثلت الاهتمام الأكبر للسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية معاً، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث معقل التنظيمات الإسلامية المتهمة بالتطرف وممارسة الإرهاب، خاصة تنظيم القاعدة المتهم الرئيسي بتنفيذ أحداث 11 سبتمبر في أمريكا، وقد اعتمدت تلك التنظيمات بصورة كبيرة على العالم الإسلامي في تمويل نشاطها وتطوير قدراتها، إضافة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات هو تهديد الأنظمة الشرق أوسطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، لذلك توجب على الولايات المتحدة مواجهة تهديدات تلك المنظمات الإسلامية التي تستهدف أصدقائها وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ الاستقرار بالمنطقة[29].

من الملاحظ أيضاً أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على القوة لمكافحة ذلك الإرهاب، وكانت الولايات المتحدة قد وضعت ثلاثة بدائل استراتيجية لسياستها الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تمثل البديل الأول في استخدام عناصر القوة العسكرية في القضاء على التهديدات الإرهابية، أما البديل الثاني فقد تمثل في تبني الولايات المتحدة وسائل دفاع إيجابية، معتمدة على العمل السياسي الفعال من أجل السلام والعدل والتنمية، وتمثل البديل الثالث في أن تتخلى الولايات المتحدة عن العالم والاهتمام بمواطنيها ورفاهيتهم والاهتمام بمنظومة الدرع الصاروخي، ولكن ما حدث في 11 سبتمبر هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاعتماد على البديل الأول، الذي يتمثل في استخدام القوة في ملاحقة الإرهاب الذي أخذ في تهديد أمن مواطنيها في الداخل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الموجعة، لهذا نقلت الولايات المتحدة معركتها إلى الشرق الأوسط لإحداث التغيير الذي يتفق مع سياستها الخارجية وذلك في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية [30]. وقد يؤدي إتباع تلك السياسة الخارجية وفق البديل الأول المطروح إلى أضرار بليغة تعود على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما يخدمها، فالاستراتيجية الأمنية الأحادية على الطريقة الهوبزية لا يمكن أن تجدي شيئاً في مواجهة الحقائق الموضوعية الناجمة عن تشابكات السوق وارتباطاته بالمصالح الاقتصادية، كذلك التأثيرات المباشرة على قواعد التواصل الثقافي والاجتماعي الكوني، بل يمكن القول أن نمط الهيمنة الأحادية عندما تمارسه دولة ليبرالية ديمقراطية ينتهي عادة إلى تقويض اسمها وقاعدتها الأخلاقية والقيمية التي تنطلق منها وتعمل على الدفاع عنها ونشرها بتركيزها على استخدام النشاط المخابراتي البوليسي والإنفاق الحربي[31].

بناءاً على ذلك فقد اعتبرت الولايات المتحدة الإسلام هو المسئول الأول عن هذه الهجمات الإرهابية التي تمت في تلك الأحداث، فقررت على ضوء ذلك مهاجمة الشرق الأوسط لضرب منابع الإرهاب ومصادره، وهكذا أصبحت المنطقة هدفاً مباشراً للسياسة الخارجية الأمريكية بمختلف وسائلها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية والأمنية وتحت مسميات مختلفة، مما أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط[32].

**ثالثاً: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل:**

يمكن القول وبشكل عام أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر المناطق التي يتم فيها أثارة أمر أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة النووية بين الحين والآخر، وذلك لأهميتها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً

في الفكر والتخطيط الاستراتيجي للقوى الكبرى، لذلك فقد تعددت البرامج والخطط التي تطرح من وقت لآخر من قبل الغرب لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومن المعروف أن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن أغلبها ليس فقط لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران، ورغم ذلك فإن الجهود التي تضافرت في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية أغلبها باءت بالفشل [33].

إن قضية السلاح النووي الإسرائيلي ترتبط في مجملها بتلك العلاقة الاستراتيجية التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لذلك فإنها تعكس المعايير المزدوجة للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط، والاستخدام الماهر لسياسة غض الطرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية [34]. وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتلاحقة على تهديد دول المنطقة من محاولة امتلاك أي أسلحة أو قدرات نووية، وأنها لا تتورع عن استخدام القوة لتدمير تلك الأسلحة، في الوقت الذي تدعم فيها انفراد إسرائيل بامتلاك البرنامج النووي وتدعم كذلك تفوقها العسكري والتكنولوجي، وقد تذرعت الإدارة الأمريكية بحجج منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقامت بالتخطيط لغزو العراق، وتعمل الآن بكل ما هو متاح لها على احتواء البرنامج النووي الإيراني، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي[35].

**رابعاً: قضايا الإصلاح في الشرق الأوسط:**

**1/ قضايا الديمقراطية:**

أدركت النخبة السياسية الأمريكية ما يجري من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط، لذلك صبت اهتمامها بموضوعات التحول الديمقراطي ومشكلاته، وقضايا حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والتعليم، ضمن ما عرف لاحقاً بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط أو ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، فعلى الرغم من الولايات المتحدة عادة ما يشار إليها على اعتبار أنها الدولة الديمقراطية الأولى في العالم، إلا أن هذه الديمقراطية لا تعتبر سياسية محضة، ولكنها تعتبر نتاج تفاعل وتجانس ما بين المصالح الاقتصادية والأمنية الاستراتيجية، أي بمعنى آخر أن القرار السياسي ينبع من المصالح الاقتصادية والأمنية: ويؤسس بالتالي عليها، وقد برهنت على ذلك الأحداث والمتغيرات الدولية الراهنة، إلا أن العلاقة بين نشر الديمقراطية وممارسة الضغوط من أجل الإسراع بأحداث التحولات السياسية نحو الديمقراطية على نمط الديمقراطية الغربية في بلدان الشرق الأوسط قد يجلب مخاطر سياسية عديدة، من بينها نشوب الصراعات السياسية، وتوالد الفتن، لأن انتشار الديمقراطية لا يعد بالضرورة دواء عاماً لمشكلة الصراع الدولي، وأن التاريخ يثبت أن الصراعات الدولية لم تكن قاصرة وجودها على النظم الديمقراطية، لذلك فإن إعطاء الأولية للاستقرار الإقليمي في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول المنطقة، لا ينفصل عن عاملين، الأول هو ضرورة خلق التوازن العام والاستقرار في المنطقة لإيجاد الحد الأدنى من عوامل الاستمرارية للمصالح الأمريكية، والثاني يتمثل في تلك الرؤية المحدودة لما يسمى بالخطر الأصولي أو جماعات الإسلام السياسي[36].

ولكن على الرغم من كل ذلك، يلاحظ أن الإدارة الأمريكية تسعى دائماً على الوصفة السياسية المناسبة لدول المنطقة كعلاج لمعظم مشكلاتها، ففي ديسمبر 2002م طرح مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، خطة أمريكية للديمقراطية في الشرق الأوسط (هاس)، التي جاءت كردة فعل مباشر لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وركزت هذه الخطة على الرغبة في المساعدة على تطبيق الديمقراطية

سلمياً، وليس فرضها، حتى وصل الأمر للإقرار بحق الأحزاب الإسلامية في الوصول للحكم إذا جاءت بها صناديق الاقتراع، وفي 3 أبريل 2003م طرح أمر هذه الخطة مرة ثانية، وذلك بعدما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية خطة مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، وقد ركز فيها الرئيس بوش على تقديم معونات مالية (أكثر من ألف مليون دولار سنوياً) بهدف تغيير برامج التعليم، والإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني في دولة المنطقة[37].

ثم جاءت الدعوة الثالثة في نوفمبر 2003م من الرئيس بوش للعرب، وذلك للدخول إلى عالم الديمقراطية، وإنهاء عهود الديكتاتورية وتدخل الجيوش في الحكم، لتؤكد أن تلك الخطة الأمريكية مازالت مستمرة، وأن هنالك إصراراً أمريكياً على تنفيذها لتحقيق الجانب المتعلق بالسيطرة على بؤر ومنابع الإرهاب في المنطقة كإجراء أمني استباقي، وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤسسة الوطنية للديمقراطية في واشنطن (طالما أن الشرق الأوسط يبقى مكاناً لا تزدهر فيه الحرية، سيبقى منطقة ركود واستياء وعنف جاهز للتصدير)، واعتبر أن: (شعوب هذه المنطقة كانوا لفترة طويلة ضحايا خاضعين ويستحقون أن يصبحوا مواطنين فاعلين)، مشدداً على اعتماد استراتيجية للحرية في المنطقة[38].

**2/ قضايا حقوق الإنسان:**

من المعروف أن لحقوق الإنسان ميثاقاً عالمياً تم إصداره في العالم 1948م، تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها الرائدة والراعية في هذا المجال على مستوى العالم، مما منحها الذريعة للتدخل بأشكال مختلفة في شؤون الدول الأخرى، تحت مسمى القضايا الإنسانية في العالم، وقد اعتبرت ذلك من التقاليد الراسخة لديها مما يؤهلها للعمل على نشرها وتطبيقها على مستوى العالم، ولكنها مع ذلك تخضع لاعتبارات مصالح الولايات المتحدة المختلفة، سيما الاقتصادية والأمنية، وبالتالي ينطوي الأمر على الازدواجية في تعاملها مع دول العالم، وقد نجحت الولايات المتحدة في الانتشار، لأنها لم تكن من القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية، مما منحها الفرصة لإرسال خطابات للنظام الدولي تصورها في مظهر الحامية للأقليات والشعوب المضطهدة، وبأنها مفتاح الحرية وكرامة الإنسان[39].

**3/ إعادة تشكيل خارطة المنطقة:**

على امتداد عقود عديدة تمحورت السياسة الأمريكية، حيال العالم الإسلامي حول (مساومة) أساسية تنص على الآتي: كلما كانت المصالح الاستراتيجية الأمريكية مستتبة ومستقرة (مثل احتواء الشيوعية، والتدفق المستقر للطاقة)، كانت الإدارة الأمريكية، مؤيدة للوضع في العالم الإسلامي، ومن ثم لا تسعى إلى إصلاحه سياسياً واقتصادياً، وبالطبع تم بناء هذه المساومة على أساس أن حكومات العالم الإسلامي هو الفاعل المهم والوحيد وأنها الأقدر من خلال قدراتها السلطوية على أداء دورها في تلك المساومة[40].

إن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، وأن اللوبي الصهيوني، وأمن إسرائيل، لهما دور كبير، في تشكيل سياسة، واستراتيجية الولايات المتحدة، تجاه دول الشرق الأوسط، هذا إذا أضفنا ما صرح به الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات (CIA) جيمس ونسي قائلاً: (إن الوقت قد حان لكي تستبدل الولايات المتحدة جميع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية)، وهاجم الحكومات العربية قائلاً: (نريد تحرير الشعوب العربية والإسلامية من أنظمة حكمها)[41].

ترى الباحثة إن هذا الأمر يشير لمشروع واسع يستهدف المنطقة برمتها، يتبع مختلف السبل- سلمية كانت أم عسكرية- لتحقيق أهدافه، وهو ما عُرف لاحقاً بـ (الشرق الأوسط الكبير)، الذي يرمي إلى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية والتي تهدف إلى إعادة رسم خارطة المنطقة، وهو مشروع يحمل في داخله أبعاد متعددة جيوسياسية واقتصادية وأمنية وأيدولوجية وتعليمية.. إلخ، وأنه نابع من مقتضيات يحكمها في المقام الأول المصلحة العليا الأمريكية، والتي قد ينضوي تحتها مصالح حلفائها بالقدر الذي تسمح به هذه المصلحة، وبشكل عام تعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أنلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، والتي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

**خاتمة:**

**استعرضت الدراسة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتطرقت إلى أهداف ومصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ومحاولات الأخيرة التوسعية في المنطقة من خلال هيمنتها على العلاقات الدولية باعتبارها القطب الأوحد المسيطر. حيث يعد مصطلح «الشرق الأوسط» في الصياغة الأمريكية الحديثة هو المقابل للصياغة البريطانية لمصطلح «الشرق الأدنى»، وكلاهما ينظر إليهما باعتبارهما مفهومين استعماريين ينطلقان من نزعة الهيمنة الغربية التي أخذت تتحكم فيها توجهات الإمبراطوريات الغربية، وهي توجهات ارتبطت بالجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، ودورها في الاستراتيجية العالمية منذ وقت مبكر في التاريخ، حيث أصبح الشرق الأوسط هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة صياغته بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية في التحكم في موارد هذه المنطقة المهمة والحيوية من العالم. واستهدفت السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط المخزون الاقتصادي، والسيطرة على الممرات المائية، وتدجين الأنظمة السياسية في المنطقة بما يتلاءم مع مصالحها وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.**

واشتملت خاتمة الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نجملها كما يلي:

**النتائج.**

1. وضعت السياسة الخارجية الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط على رأس أولوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتباره قلب العالم ولما يحويه من ثروات هائلة بدعوى الحفاظ على مصالحها ووقف المد الشيوعي في المنطقة.
2. إن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، بذريعة أمن إسرائيل والحرب على الإرهاب.
3. يرمي مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى إعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط وفق أبعاد متعددة جيوسياسية واقتصادية وأمنية وأيدولوجية وتعليمية، نابعة من مقتضيات يحكمها في المقام الأول المصلحة العليا الأمريكية وهو مشروع استعماري بحت.

**التوصيات:**

1. ضرورة ملء المنطقة العربية بالمشاريع المتنوعة، حتى لا تبقى في حالة فراغ ترى بها الدول الغربية مدخلاً للدول الغربية لقيام مشاريعها.
2. العمل على إنشاء اتفاقيات تشمل كافة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وتضمينها كمواد ملزمة للأعضاء في ميثاق الدول العربية، تضمن التعاون العسكري والأمني، وتمتلك قوة ردع مشتركة للتصدي لأي محاولة للنيل من الأمن القومي أو تهديد السلم الجمعي في المنطقة.
3. تشجيع الحوار البناء بين الطوائف والمذاهب الدينية ونشر قيم الوسطية في المجتمعات الدينية، ومحاصرة الفكر الديني الضال والمتطرف

**الهوامش:**

(1) Ryanld Stuart, United expansionism and British north America, the university of north Carolina press, 1988, p13.

(2) فريدريكو روميرو، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار نشر كاسترمان، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000م، ص204.

(3) فريدريكو روميرو ،المرجع السابق، ص204.

(4) المرجع السابق، ص205-204.

(5) إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط: 2008-2018م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945م، الجزائر، 2018م، ص17.

(6) إسماعيل عياط، المرجع السابق، ص22.

(7) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت، دار النهضة العربية، 2006م، ص75.

(8) برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط- المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، 2004م، ص21.

(9) المرجع السابق، ص22.

(10) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984م، ص470.

(11) ي. م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد أحمد، دار خلدون، بيروت، 1981م، ص131.

(12) طلعت أحمد مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 أكتوبر، 1958م، ص215.

(13) ي. م بريماكوف، مرجع سابق، ص115.

(14) محمود خليل، المتغيرات الدولية واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، مجلة المنار، العدد 38، ص48.

(15) المرجع السابق، ص49.

(16) Prosser Gifford, the national interest of the united states in foreign policy, Woodrow Wilson international center for scholars. University press of America 1981, p124.

(17) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1947م، ص62.

(18) حربي محمد، المرجع السابق، ص65.

(19) المرجع السابق، ص66-65.

(20) حربي محمد، المرجع السابق، ص79.

(21) سميحة محمد سعيد، الوجود الأمريكي في الخليج العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، 2004م، ص7.

(22) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفاء، لندن، 1988م، ص201.

(23) إبراهيم نوار، المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 66 أكتوبر، 1981م، ص73-72.

(24) أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980م، ص34.

(25) أمين هويدي ،المرجع السابق، ص35.

(26) أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007م، ص118.

(27) طه المجذوب وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشرق الأوسط، 2001م، ص103.

(28) طه المجذوب وآخرون، المرجع السابق، ص103.

(29) المرجع السابق، ص104.

(30) مايكل مدسون، مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، أكتوبر 2002م، ص39.

(31) مايكل مدسون، المرجع السابق، ص39.

(32) المرجع السابق، ص40-39.

(33) محمد قدري سعيد، وعبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار، 11 سبتمبر 2001م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002م، ص206.

(34) محمد قدري سعيد، المرجع السابق، ص207..

(35) المرجع السابق، ص34.

(36) مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000م، ص11.

(37) المرجع السابق، ص12.

(38) كارن أي سميث، ماركوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جكتر، الرياض، مكتبة العابكيان، 2005م، ص152.

(39) صطفى الحمارنة، مرجع سابق، ص12-11.

(40) محمد جمال عرفة، ماذا وراء وصفة بوش الديمقراطية للعرب، شؤون سياسية، 1/11/2003م، موقع ENILNOMALSI.WWW

(41) محمد جمال عرفة، المصدر السابق.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المراجع العربية


(1) فريدريكو روميرو، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار نشر كاسترمان، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000م،

(2) إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط: 2008-2018م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945م، الجزائر، 2018م.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت، دار النهضة العربية، 2006م..

(4) برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط- المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، 2004م.

(5) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984م.

(6) ي. م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد أحمد، دار خلدون، بيروت، 1981م.

(7) طلعت أحمد مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 أكتوبر، 1958م.

(8) محمود خليل، المتغيرات الدولية واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، مجلة المنار، العدد 38.


### ثانياً: المجلات والدوريات


(1) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1947م.

(2) سميحة محمد سعيد، الوجود الأمريكي في الخليج العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، 2004م.

(3) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفاء، لندن، 1988م.

(4) إبراهيم نوار، المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 66 أكتوبر، 1981م.

(5) أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980م..

(6) أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007م.

(7) طه المجذوب وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشرق الأوسط، 2001م..

(8) مايكل مدسون، مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، أكتوبر 2002م.

(9) محمد قدري سعيد، وعبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار، 11 سبتمبر 2001م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002م.

(10) مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000م.

(11) كارن أي سميث، ماركوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جكتر، الرياض، مكتبة العابكيان، 2005م.

**ثالثاً: المراجع الأجنبية**

(1) Ryanld Stuart, United expansionism and British north America, the university of north Carolina press, 1988, p13.

(2) Prosser Gifford, the national interest of the united states in foreign policy, Woodrow Wilson international center for scholars. University press of America 1981, p124.

**رابعاً: المواقع الإلكترونية:**

محمد جمال عرفة، ماذا وراء وصفة بوش الديمقراطية للعرب، شؤون سياسية، 1/11/2003م، موقع WWW. ENILNOMALSI